الباب الثانى: البرامج الفنية والاقتصادية

البرنامج الرئيسي 2-1: الإنتاج الزراعي ونُظم الدعم

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات)

البرنامج		برنامج عمل 2005-2004	التغييرات البرامجية بموجب النمو الحقيقي الصفري	برنامج عمل 2007-2006 بموجب النمو الحقيقي الصفري	التغييرات البرامجية بموجب النمو الحقيقي	برنامج عمل 2007-2006 بموجب النمو الحقيقي
0-1-2	الكيانات البرامجية المشتركة بين وحدات المصالح بشأن الانتاج الزراعى ونظم الدعم	5.395	(10)	5.386	778	6.164
1-1-2	الموارد الطبيعية	17.392	(5)	17.387	706	18.093
2-1-2	المحاصيل	27.745	221	27.966	2.485	30.451
3-1-2	الثروة الحيوانية	18.859	(97)	18.761	944	19.705
4-1-2	نظم الدعم الزراعي	15.905	(242)	15.663	400	16.063
5-1-2	تطبيقات النظائر المشعة والتقانة الحيوية في القطاع الزراعي	5.682	0	5.682	438	6.120
219	إدارة البرنامج	11.949	0	11.949	0	11.949
المجموع		102.927	(132)	102.794	5.751	108.545
تأثيرات النمو الاسمى الصفرى				(6.926)		
المجموع				95.868		

التوجهات الموضوعية بموجب النمو الحقيقي الصفري

177. في فترة 2006-2007 سيُسند البرنامج 2-1 الأولوية لدعم عمليات وضع المعايير وتطوير سياسات ملائمة وإطارات سياسات وإطارات تنظيمية في مجالات مثل الموارد الوراثية النباتية والحيوانية، والتقانة الحيوية، والأمن البيولوجي، وصحة الحيوان والتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية، وخصوصاً المياه. كما أنه سيُساعد البلدان في اقتناء التقانات الجديدة ويعمل على ترويج أساليب تعالج نواحي القلق الاجتماعية والبيئية والصحية، وتُساهم في زيادة إنتاجية الأراضي والمياه والعمل. وسيسعى البرنامج إلى استمرار الصلات القوية بين الأنشطة المعيارية والميدانية، ويؤكد على تقديم المساعدة في مجال السياسات والمشورة الفنية وبناء القدرات على المستوى القطري، إلى جانب الصلات في الأسواق دعماً للمزارعين ومنشآت التجهيز الزراعي أثناء فترة الانتقال إلى الزراعة التجارية.

البرنامج 2-1-0 الكيانات البرامجية المشتركة بين وحدات المصالح من أجل الانتاج الزراعى ونظم الدعم

178. هناك تركيز رئيسي على تسهيل بناء القدرات المشتركة بين مختلف التخصصات في الأساليب المستدامة والمتكاملة. وسيتجه اهتمام خاص إلى تجميع وتقييم الدروس المستفادة من اتباع الممارسات المحصولية المحسّنة وإدارة المحاصيل، وتقاسم هذه الدروس في ظروف متغيرة لدى المزارعين والأسواق. وستشمل الإنجازات المتوقعة أثناء فترة السنتين: إذاعة تجارب السياسات الوطنية وأمثلة واقعية عن الممارسات الزراعية الجيدة التي تستجيب للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتُساهم في سلامة الأغذية والأمن الغذائي في سياق التغير السريع في الاقتصاد الغذائي والعولمة؛ موارد المعلومات دعماً لتطوير تلك الممارسات والزراعة الموجهة إلى صيانة الموارد في نُظم الإنتاج المتكاملة، وتوليد المبادئ والدروس المستفادة، وتعزيز قدرة المؤسسات الشريكة في مواقع مختارة.

179. وسيقدم دعم محدود للمدخلات في الدراسات المنظورية العالمية وفي العمل في التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛ وكذلك للمطبوعات وتخطيط الاتصالات في داخل المصلحة، ولصفحة الزراعة على موقع ويب الخاص بالمنظمة (الزراعة 21) وغير ذلك من المواد الدعائية. وفي أواخر 2006 ستُعقد الدورة العادية الحادية عشرة لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لتستعرض الحالة والاحتياجات في مختلف قطاعات التنوع البيولوجي وأيضاً في مسائل مشتركة بين عدة قطاعات، بما في ذلك التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة من غير النباتات والحيوانات وأسلوب الزراعة بحسب النظام الإيكولوجي. وستعتمد الهيئة برنامج عمل متوسط الأجل يتضمن الاستعدادات للمؤتمر الفني الدولي الأول عن الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة عام 2007. وستُنظم الدورة العشرون للجنة الزراعة في عام 2007.

البرنامج 2-1-1: الموارد الطبيعية

180. بموجب هذا البرنامج، واتفاقاً مع الأولويات التي أعربت عنها الأجهزة الرياسية، ستستمر الأنشطة في مجال: كفاءة استخدام مياه الزراعة وصيانتها؛ تكامل السياسات والتخطيط والإدارة في مجالات الأراضي والمياه وتغذية النباتات؛ تحسين جودة الأراضي والمياه، مع بقاء التركيز على ما هو عليه الآن. وسيتقوى الدعم للسياسات والمؤسسات المعنية بإدارة المياه، بما في ذلك موارد المياه العابرة للحدود، ولإدارة الأراضي والمياه في مناطق مستجمعات المياه مع التركيز على خدمات النظام الإيكولوجي. وعلى العكس من ذلك سيتأخر تنفيذ المخرجات ذات الأولوية المنخفضة التي تُعالج: تقنيات الحفاظ على الرطوبة في أراضي الزراعة المطرية؛ تخفيف الكوارث من خلال مكافحة التغدق والملوحة واحياء الأراضي؛ والدراسات المتصلة بذلك والمدخلات المقدمة للمنتديات الرئيسية. وأما الأولويات الإقليمية، وخصوصاً تلك التي تُركّز على بناء القدرات، إلى جانب سياسة إدارة المياه، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وحصد المياه، وتدهور الأراضي وخصب التربة، مع اهتمام خاص بترتيبات المؤسسات، فستتكامل كلها في البرنامج. وفي أفريقيا ستواصل الأنشطة المعيارية والميدانية من خلال برنامج التعاون الفني والبرنامج الخاص للأمن الغذائي تقديم الدعم لصياغة مشروعات وتنفيذها في سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا ضمن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (نيباد).

البرنامج 2-1-2: المحاصيل

181. في فترة 2006-2007 سيزيد تركيز البرنامج 2-1-2 على الإنتاج البستاني من أجل توليد الدخل والتغذية، وعلى الإنتاج المتكامل للمحاصيل والزراعة الموجهة لصيانة الموارد للاستجابة للطلبات المتزايدة من الأعضاء. وسيعتمد الاجتماع الأول للجهاز الرياسي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة برنامج عمله وبعد ذلك سيقدم البرنامج 2-1-2 دعمه لأمانة المعاهدة، لأن هذا البرنامج قريب من الأنشطة الموضوعية للمعاهدة. وعلى ذلك، فسيكون من مجالات الأولوية تنفيذ خطة العمل العالمية والمعاهدة سالفة الذكر، وعلى وجه الخصوص صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام بفضل تربية النباتات، والتقانة الحيوية والسلامة الحيوية والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي في الزراعة. وسيُعزز البرنامج التكامل بين القطاعين العام والخاص في شبكات البذور الوطنية، وتحسين وتنسيق الإطارات التنظيمية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وإطلاق البذور والأصناف والمساهمة في الاستعداد للكوارث والإغاثة بالبذور والاحياء.

182. أما العمل في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات فسيسند أولوية عالية لتنسيق تدابير صحة النباتات بهدف تقليل الحواجز التجارية وفي الوقت نفسه حماية الموارد الوراثية النباتية الوطنية من أضرار الآفات. وسيتركز عنصر آفات النباتات في نظام إمبريس أساساً في المنطقة الغربية (أفريقيا الغربية وشمال غرب أفريقيا) ويؤكد على المكافحة الوقائية للجراد الصحراوي من خلال دعم نُظم الإنذار المبكر والعمل المبكر والبحوث التطبيقية، وخصوصاً في بدائل المبيدات الكيميائية التقليدية وما يتصل بذلك من قضايا في صحة الإنسان والبيئة.

183. وتشمل الإنجازات المتوقعة في 2006-2007 ما يلي: (1) تعزيز قدرات البلدان على استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وذلك بتحسين الوصول إلى تلك الموارد واستخدامها وإلى التقانات المتعلقة بالبذور وسياسات دعم الأمن الغذائي؛ (2) تحليل المسوحات القطرية عن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية ومشروعات تقوية تربية النباتات والتقانة الحيوية في البلدان النامية؛ (3) زيادة تنسيق تدابير الصحة النباتية من خلال وضع مواصفات جديدة أو تنقيح الموجود منها؛ (4) نظام نشيط لتبادل معلومات الصحة النباتية؛ (5) مساعدة فنية لتقوية نُظم الصحة النباتية الوطنية؛ (6) النصح للبلدان عن تقليل أخطار المبيدات بفضل الإدارة المتكاملة للآفات، ولوائح المبيدات التي تستجيب بصورة أفضل للالتزامات المتزايدة في التجارة المحلية والدولية والاهتمامات الصحية والبيئية، بما في ذلك تطبيق اتفاقية روتردام والتخلص من مخزونات المبيدات المتقادمة؛ (7) نشرات منتظمة مع تحديثات وإنذارات عن الجراد الصحراوي والإطارات الإقليمية والإقليمية الفرعية لإدارة الجراد؛ (8) مشروعات مجتمعية رائدة مستندة لإدخال الإطار المشترك بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية لترويج إنتاج الخضر والفاكهة واستهلاكها في البلدان النامية ومساعدة فنية في مجال تحسين الإنتاج البستاني وغيره من المحاصيل الغذائية. (9) نُظم إنتاج وطنية متكاملة، تشمل تكثيف نُظم المحاصيل/الثروة الحيوانية من خلال أساليب المزارعين التشاركية للإنتاج المتكامل والإدارة المتكاملة للآفات؛ (10) عقد الدورة السابعة عشرة للهيئة الدولية للأرز في بيرو عام 2006.

البرنامج 2-1-3: الثروة الحيوانية

184. يوضح البرنامج 2-1-3 ويسهّل (من خلال التحليل والمعلومات) ما يلي: (1)دور القطاع الحيواني في تحسين الأمن الغذائي وفتح طريق للتخلص من الفقر؛ (2) إمكان مواجهة الطلب المتزايد بسرعة على المشتقات الحيوانية وذلك من خلال الإنتاج والتجهيز والتجارة، مع تخفيف التأثيرات السلبية التي تنتج عن تكثيف الإنتاج على الفقراء، والحفاظ على البيئة وتقليل الأخطار على الصحة العامة.

185. وفي فترة 2006-2007 سيقوي البرنامج النُظم الوطنية للوقاية من الأمراض وإدارتها ويُسند الأولوية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود، بما في ذلك أنفلونزا الطيور، وذلك من خلال إمبريس ومن خلال مركز عمليات طوارئ الأمراض الحيوانية العابرة للحدود. كما أنه سيعمل على ضمان عقد اتفاقات بين البلدان لوقف التحصين ضد الطاعون البقري والانضمام إلى عملية إعلان خلو العالم من هذا المرض عام 2010. وستتقوى أنشطة الصحة العامة البيطرية بالاشتراك مع هيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان إلى جانب فحص العوامل البيئية وراء ظهور الأمراض الحيوانية وانتشارها. وسيواصل البرنامج تحليل الحواجز أمام الوصول إلى الأسواق بالنسبة لصغار منتجي الحيوان ويرسم الفرص للتغلب عليها، استناداً إلى ابتكارات في السياسات والمؤسسات مدعومة باستخدام الممارسات الزراعية الجيدة. وسينتهي العمل في إعداد أول تقرير عن الموارد الوراثية الحيوانية في العالم مع التعرف على مجالات العمل ذات الأولوية لتحسين إدارة الموارد الوراثية الحيوانية المحلية وصيانتها ومعالجة هذه المسائل في مؤتمر فني عن الموارد الوراثية الحيوانية. وسيضع البرنامج إرشادات تفصيلية عن إدارة القطاع الحيواني في حالات الطوارئ. وسيقدَم البرنامج إرشاد تفصيلي في السياسات ويبدأ اختبار إدارة النفايات الحيوانية في نُظم الإنتاج عالية الكثافة وعالية الاكتظاظ. وسيكون الأطلس العالمي للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان متوافراً بصورة تفاعلية بجميع عناصره المقصودة. كما أن البرنامج سيتناول تأثيرات القطاع الحيواني على البيئة (ديناميكية الأمراض وإيكولوجيا الأمراض، التنوع البيولوجي والصحة البيئية).

البرنامج 2-1-4: نظم الدعم الزراعي

186. يهدف هذا البرنامج إلى تحسين بناء القدرات وتقوية الروابط مع السوق دعماً للمزارعين ولمنشآت التجهيز الزراعي التي في سبيلها إلى التحول إلى الزراعة التجارية. كما أنه سيعزز العمل في نُظم توزيع الأغذية والروابط بين المناطق الريفية والحضرية، استجابة لتزايد الاهتمام بدعم الصناعات الزراعية متوسطة الحجم وما يتصل بها من منشآت الزراعة التجارية. وستوضع مواد نوعية للأقاليم لتقوية مهارات المزارعين على الإدارة والتسويق. وسيتجه التأكيد إلى الإعلام عن الفرص الجيدة لتحقيق الدخل الزراعي وعن تقانات ما بعد الحصاد في المنتجات عالية القيمة وغير التقليدية. وستكون هناك أولوية أخرى هي بناء القدرات على دعم صغار المزارعين ومنشآت التجهيز الزراعي والتمويل الريفي.

187. وحرصا على ضمان الاتساق فى العمل فى مجال دعم السياسات والدعم المؤسسى، سيتم دمج الكيان البرامجى214B1: التوجيه فى مجال السياسات والمؤسسات لتوفير الخدمات الزراعية المستدامة، مع الكيان 214B4: دعم السياسات والدعم المؤسسى لتشجيع الصناعات الزراعية القادرة على التنافس. وعلى المستوى القطاعي سيعمل البرنامج على التعرف على قيود السياسات والمؤسسات التي تؤثر على التنافسية وعلى تقديم الخدمات الزراعية، ثم إدخالها في الاستراتيجيات المناسبة. وستتوافر مواد للإرشاد إلى السياسات من أجل تحسين الوصول إلى خدمات التسويق والتمويل الريفي والميكنة. وسيكون هناك تأكيد على الاستراتيجيات والأساليب من أجل تحسين جودة المنتجات وسلامتها، وكذلك زيادة التنافسية والكفاءة باستخدام مفاهيم عصرية عن الأسواق والتنظيم الصناعي والسلسلة الغذائية. وسيتعرف البرنامج على الأعمال ذات الأولوية في مجال السياسات والتقانات من أجل تحسين الجودة والسلامة في السلسلة الغذائية. وستوضع تقييمات للأساليب الفعالة لإدارة السلسلة الغذائية وابتكار المنتجات من أجل زيادة تنافسية التجارة.

البرنامج 2-1-5: تطبيقات النظائر المشعة والتقانة الحيوية في قطاع الزراعة

188. يُساعد البرنامج 2-1-5 البلدان الأعضاء على تطبيق تقانة النظائر المشعة والتقانة الحيوية من أجل تكثيف نُظم الإنتاج الزراعي وفي الوقت نفسه المحافظة على الموارد الطبيعية وضمان جودة الأغذية وسلامتها. ولدى معالجة المحاصيل والحيوانات وسلامة الأغذية، يُقدم البرنامج مزيجاً من المنهجيات التي ثبتت صحتها، والمواد الإعلامية، ودعم التدريب وبناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي.

189. ومن شأن الخطوط التوجيهية التفصيلية والبروتوكولات إلى جانب المشورة الفنية أن تقوي القدرات الوطنية لتطبيق أساليب الجزيئيات والجينوم والنظائر المشعة لانتقاء وإدخال جينات ذات سمات رئيسية في المحاصيل والمساهمة في جعل النُظم المحصولية أكثر إنتاجية واستدامة، وخصوصاً في الأراضي الهامشية والمعرضة للإجهاد. وسيقدم البرنامج المهارات والمعارف في استخدام النظائر المشعة وقياس مياه التربة للتعرف على الممارسات التي تُحسّن إنتاجية المحاصيل والمياه وتُعزز خصب التربة وتقلل تدهور الأراضي، وتطبيق تلك التقنيات. ومن أجل تقليل الأخطار على إنتاج المحاصيل وعلى البيئة بسبب الحشرات الغريبة أو الغازية سيساعد البرنامج على استخدام تقنيات الحشرات العقيمة وغيرها من أساليب المكافحة الحيوية وذلك بتوفير إجراءات التشغيل القياسية لتربية الأصناف المستهدفة وتعقيمها.

190. وسيساهم البرنامج في عملية إعلان خلو العالم من الطاعون البقري والمكافحة التدريجية لبقية أمراض الحيوان التي يغطيها نظام إمبريس وذلك بتوفير أساليب الكشف المبكر الحساس عن هذه الأمراض وبيانات تحليلية مؤكدة الجودة من المسوحات الوطنية المصلية والجزيئية. كما أنه سيقوي الإطار التنظيمي الدولي بتقديم مدخلات إلى المنظمة العالمية لصحة الحيوان عن معايير اعتماد التشخيص واعتماد المختبرات البيطرية. وسيساهم البرنامج، من خلال برنامج مكافحة التريبونوزوما الأفريقية، في حملة اسئتصال التسي تسي والتريبونوزوما في عموم أفريقيا التي وضعها الاتحاد الأفريقي، وذلك بتزويد الأعضاء بالمشورة في السياسات والمشورة الفنية عن وضع الأولويات لعمليات التدخل التي تشمل تقنيات الحشرات العقيمة لإنشاء مناطق خالية من التسي تسي. كما سيتحسن وصول البلدان إلى الأدوات الجزيئية من أجل تحسين توصيف الموارد الوراثية الحيوانية الوطنية والتعرف على سلاسل الدنا التي تُظهر السمات الجيدة وذلك بفضل توفير واسمات الدنا ووضع بروتوكولات دولية للطرق القياسية في أخذ العينات والتحليل.

191. وبفضل تقديم المواد الدراسية والتدريب بأسلوب التعلّم عن بُعد ومشروعات التعاون الفني، سيساعد البرنامج البلدان على تنسيق اللوائح الوطنية استناداً إلى المواصفات العامة التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي عن الأغذية المعالجة بالإشعاع، والمواصفة الدولية التي وضعتها الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات عن الإشعاع في معالجة أمراض النبات. وسيساعد البرنامج البلدان على تقليل الأخطار أمام إنتاج الأغذية والأمن الغذائي من أي حادثة نووية أو إشعاعية وذلك بالانتهاء من وضع خطة إدارة للاستعداد للطوارئ، واختبار هذه الخطة. وبفضل وضع خطوط توجيهية وبروتوكولات ومواد للتعلم عن بُعد مدعومة بتدريب المدربين، وتقديم المساعدة على إدخال نُظم إدارة مستوى المختبرات بما يتفق مع المعايير الدولية، سيساعد البرنامج على تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها موظفو المختبرات العاملون في الرقابة على الأغذية وتنظيم المبيدات والعقاقير البيطرية، مما يُعزز الممارسات الزراعية الجيدة "من المزرعة إلى المائدة" ويساعد على حماية المستهلكين والبيئة.

تصور النمو الحقيقي

192. في البرنامج 2-1-0، ستُستخدم الموارد المتزايدة في: (1) تعجيل تقييم الدروس التي تُدعم وضع نُظم الإنتاج المستدامة، وتقاسم هذه الدروس؛ (2) زيادة عدد المواقع التي يمكن فيها تقديم المساعدة لمبادرات الممارسات الزراعية الجيدة. كما أن النمو الحقيقي سيسمح بتقديم دعم تنشيطي أكبر للعمل بموجب مجالات الأولوية للعمل المتعدد التخصصات – 210S5.

193. وستخصص موارد النمو الحقيقي في البرنامج 2-1-1 لتعزيز كفاءة استخدام المياه وأنشطة صيانتها، وخصوصاً ما يلي: دعم تقانات ضبط المياه على مستوى المزرعة والإدارة المتكاملة للموارد؛ المساعدة على تحديث شبكات الري وإدارتها وتوقيتاتها؛ التخطيط المتكامل والإدارة المتكاملة للأراضي والمياه وموارد المغذيات. كما أن موارد النمو الحقيقي ستسمح بتصحيح نقص التمويل بموجب النمو الحقيقي الصفري للعمل المتعلق بتقانات صيانة الرطوبة في الأراضي المطرية؛ وتخفيف آثار الكوارث بفضل مكافحة التغدق والملوحة واحياء الأراضي؛ والمساهمات في الدراسات وتقديم المدخلات للمنتديات الرئيسية.

194. وفي البرنامج 2-1-2 ستُستخدم الأموال الإضافية للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في تعجيل برنامج تنسيق وضع المواصفات وفي المساعدة الفنية، وخصوصاً للاشتراك في نُظم وضع المواصفات القياسية وتطبيق نُظم الحجر الزراعي على المستوى الوطني. وستستفيد الاتفاقية أيضاً بصفة خاصة من تقوية عملها مع اتفاقية التنوع البيولوجي في سياق الأنواع الغريبة الغازية. وسيسعى نظام إمبريس إلى بدء العمل في آفات وأمراض نباتية عابرة للحدود أخرى إلى جانب التركيز الحالي على الجراد الصحراوي، وذلك بموارد تكميلية من خارج الميزانية.

195. ونظراً لبدء نفاذ المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في يونيو/حزيران 2004 ستُستخدم الموارد الإضافية لتمكين المنظمة من بناء القدرة الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية على أداء النشاطات التي سيقرر الجهاز الرياسي للمعاهدة أن لها أولوية. وفيما يتعلق بصون الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام ستستطيع المنظمة بفضل الموارد المتزايدة تقوية المساعدة للبلدان على التقييم وبناء القدرات في برامج تربية النباتات والتقانة الحيوية الوطنية وتقوية الدعم لتنفيذ بروتوكول السلامة الحيوية. وسيصبح من الممكن، استجابة للطلبات المتزايدة من البلدان، ترويج وضع مؤشرات معيارية ولوائح دولية للتنوع البيولوجي الزراعي من أجل الحصول على البذور. وسيستمر تطوير آلية التيسير لتنفيذ خطة العمل العالمية التي جاءت في المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

196. وسيقدم دعم إضافي للإنتاج البستاني والإدارة المتكاملة للإنتاج والوقاية واستنباط نُظم إنتاج متنوعة ومستدامة في مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية.

197. وستُستخدم الموارد المتزايدة في البرنامج 2-1-3 فيما لي: (1)تقوية القدرات على تقييم وإدارة الأمراض والوقاية البيئية (مثلاً في إنفلونزا الطيور عالية الإصابة)؛ (2) تعجيل إعداد النظام العالمي للإنذار المبكر عن الأمراض الحيوانية العابرة للحدود المتفق عليه مع المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية ومنظمة الصحة العالمية في سياق الإطار العالمي للوقاية التدريجية من أمراض الحيوان العابرة للحدود؛ (3) لتعزيز وضع سياسات إنمائية للثروة الحيوانية من أجل مصلحة الفقراء والتفاوض عليها في مختلف البلدان والأقاليم؛ (4) إضافة وظيفة لأخصائي إنتاج حيواني إقليمي في المكتب الإقليمي لأفريقيا.

198. وستُستخدم موارد النمو الحقيقي في البرنامج 2-1-4: (1) لتعجيل تقديم الدعم في السياسات والمؤسسات للتسويق بواسطة القطاع الخاص ولتطوير الأعمال الزراعية والابتكار في الصناعة الزراعية من أجل تعزيز النمو والتنافسية التجارية؛ (2) زيادة توزيع مواد بناء القدرات وتكييفها إقليميا من أجل تحسين المهارات الفنية والتجارية لدى صغار المزارعين ومنشآت التجهيز الزراعي وحصولها على الخدمات الضرورية وتقانات ما بعد الحصاد.

199. وستُستخدم الأموال الإضافية في البرنامج 2-1-5 فيما يلي: (1) تقوية التعاون الدولي من أجل الاستمرار في تطوير وتطبيق واسمات الدنا لعمل التوصيف الجزيئي للموارد الوراثية الحيوانية؛ (2) الإسراع بوضع بروتوكولات قياسية دولية لأخذ العينات والتحليل وتوفير سلاسل الحامض النويدي وبيانات الشرح لقاعدة بيانات متصلة بنظام معلومات التنوع الوراثي في الحيوانات المستأنسة؛ (3) تعظيم فائدة السلالات المحلية بإدماج المعلومات الجزيئية والظاهرية من خلال شبكة دولية وما يتصل بها من حلقات عملية. وستكون هناك أولوية أخرى هي تقوية العمل في الصحة العامة البيطرية بالتركيز على استنباط أدوات جزيئية واعتمادها ونقلها من أجل التشخيص والرقابة ودراسة الأوبئة.

تأثير النمو الاسمي الصفري

200. سيتأثر البرنامج 2-1-0 بعدة طرق: فبناء القدرات وإذاعة تجارب السياسات وأمثلة الممارسات الزراعية الجيدة لن يمكن تنفيذها إلا في عدد محدود من البلدان. وفي الزراعة الموجهة لصيانة الموارد يجب نقل التركيز إلى تقييم التجارب القطرية الماضية والحالية بدلاً من ترويج هذه التجارب. أما بناء القدرات واقتسام التجارب في نُظم الإنتاج المتكاملة فسيقتصر على واحد أو اثنين من هذه النظم. ويعني النمو الاسمي الصفري تخفيضاً جديداً في مدة انعقاد لجنة الزراعة وفي عدد بنود جدول أعمالها مما يُقلل بكثير من دورها الاستشاري. وسيصبح من الواجب إحداث تخفيض كبير في المساهمات في الدراسات المنظورية العالمية وفي المسائل المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة. كما يجب تخفيض الاجتماعات الاستشارية مع موظفي المكاتب الإقليمية. وسيتباطأ العمل في إعداد وتنفيذ برنامج العمل متعدد السنوات لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

201. وسيضطر البرنامج 2-1-1 إلى معالجة نُظم المعلومات وإدارة المعارف على أنها مجالات ذات أولوية منخفضة. كما أن التخفيضات ستقلل بكثير من الأنشطة المتعلقة بالأراضي مثل تلك المتعلقة بتدهور الأراضي وصيانتها، وبخصب التربة وإدارة المغذيات مما سيكون له تأثير على بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تأثرت بدرجة كبيرة من تدهور الأراضي. وستقل المدخلات التي تقدمها المنظمة للمنتديات الدولية في قضايا الأراضي والمياه كما سيتناقص بدون أي شك تسليم الخدمات الفنية للبرنامج الميداني.

202. وفيما يتعلق بالبرنامج 2-1-2 يجب استبعاد الدعم للشبكة الدولية لمجموعات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة خارج الموقع، وسيكون لهذا تأثير سلبي على تعزيز إنتاجية المحاصيل وإنتاجها في مختلف البلدان. وسيقل اشتراك البلدان النامية في وضع المواصفات في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات كما ستقل أنشطة هذه الاتفاقية في الوصول إلى المنتفعين بواسطة نُظم المعلومات والمساعدة الفنية. ولا بد من إحداث تخفيضات في الدعم للإدارة المتكاملة للآفات ولإدارة المبيدات وتحسين المحاصيل والتقانة الحيوية، وكذلك لإنتاج المحاصيل.

203. وبالنسبة للبرنامج 2-1-3، فإن التعزيز المقصود للأطلس العالمي التفاعلي للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان سيتأخر من حيث التغطية الجغرافية ومن حيث الإدماج المقصود مع أنظمة معلومات أخرى. كما أن تنفيذ عدة أنشطة للوصول إلى الخارج - وخصوصاً إنشاء منابر وطنية وإقليمية للتفاوض على سياسات الثروة الحيوانية سيتأخر أو يقل. وأما العمل في مجال الصحة العامة البيطرية الذي ليس مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالدستور الغذائي وبدعم تدابير الصحة والصحة النباتية فيجب تخفيضه، ومن أمثلة ذلك تصميم الممارسات الجيدة لتقليل الأمراض المنقولة بالأغذية وتدابير الوقاية الجديدة لمكافحة أمراض الحيوان. وأما بشأن دور الثروة الحيوانية في تخفيف حدة الفقر فسيجب تخفيضه، إلا ما يتعلق بتخفيف آثار مرض الإيدز وتأثيرات حالات الطوارئ على الثروة الحيوانية وسُبل العيش المرتبطة بها. وسينخفض العمل في إدارة أمراض المفصليات، بما في ذلك دعم برنامج مكافحة التريبونوزوما الحيوانية، وكذلك العمل في الموارد الطبيعية والجوانب المتصلة بالسياسات في التفاعل بين الثروة الحيوانية والبيئة.

أما البرنامج الدستوري الخاص بالموارد الوراثية الحيوانية فلن ينخفض إلا بحدود دنيا حتى لا تتعرض للخطر التعهدات التي صدرت بالفعل. وفي نظام إمبريس سيحتاج العمل في تصميم وتطبيق نظام مبكر واستراتيجية لمكافحة الأمراض إلى تمويل من خارج الميزانية حتى يستطيع أن يستمر.

204. وسيضطر البرنامج 2-1-4 إلى استبعاد الدعم الفني ونُظم المعلومات المتعلقة بالقوى المحركة في المزرعة وبالميكنة. كما سيحدث تخفيض كبير في بناء القدرات لتعزيز الصلات بين المزارعين والأسواق، بما في ذلك استبعاد المساعدة لتحسين القدرات التجارية لدى منظمات المزارعين. وسيكون تقديم النُصح في السياسات والمؤسسات لدوائر الأعمال الزراعية، وإدارة سلسلة الإمدادات والزراعة التجارية، عرضة للتخفيض. وأما الدعم المتعلق بإدارة المزرعة والأعمال الزراعية في أوروبا الوسطى والشرقية فيجب تقديمه من موظفي المقر الرئيسي فقط كما ستُستبعد وظيفة أخصائي في الصناعات الزراعية في آسيا، وإن كان الدعم سيزيد بصفة عامة لتحسين الكفاءة والتنافسية في نُظم زراعة المحاصيل الغذائية.

205. ومع تناقص الموارد سيضطر البرنامج 2-1-5 إلى الانتهاء من المخرجات المتوخاة في: إدارة مغذيات التربة، تغذية الحيوان والكفاءة التناسلية، ومعالجة الأغذية بالإشعاع، في حين أن تسليم المخرجات الخاصة بتقانة الحشرات العقيمة ضد ذبابة فاكهة البحر المتوسط والتوصيف الجزيئي للموارد الوراثية الحيوانية وفي الصحة العامة البيطرية سينقص بدرجة كبيرة.

البرنامج الرئيسي 2-2: السياسات والتنمية في قطاعي الأغذية والزراعة

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات)

	البرنامج	برنامج عمل 2005-2004	التغييرات البرامجية بمرجب النمو الحقيقي الصفري	برنامج عمل 2007-2006 بموجب النمو الحقيقي الصفري	التغييرات البرامجية بموجب النمو الحقيقي	برنامج عمل 2007-2006 بموجب النمو الحقيقي
0-2-2	الكيانات البرامجية المشتركة بين وحدات المصالح للسياسات والتنمية فى قطاعى الأغذية والزراعة	6.603	1.242	7.845	500	8.345
1-2-2	التغذية وجودة الأغذية وسلامتها	20.626	(109)	20.517	1.308	21.825
2-2-2	المعلومات عن الأغذية والزراعة	33.917	(98)	33.819	1.500	35.319
3-2-2	رصد الأغذية والزراعة وتقييماتها وتوقعاتها	15.119	(467)	14.652	300	14.952
4-2-2	سياسات الزراعة والأمن الغذائي والتجارة	13.024	(922)	12.102	1.214	13.316
9-2-2	إدارة البرنامج	11.258	534	11.793	0	11.793
المجموع		100.547	180	100.727	4.822	105.549
تأثيرات النمو الاسمى الصفرى				(6.836)		
المجموع				93.891		

التوجهات الموضوعية بموجب النمو الحقيقي الصفري

206. يُشارك البرنامج الرئيسي 2-2 مشاركة كبيرة في الأولويات العالمية والإقليمية التي وضعتها المؤتمرات أو الإعلانات الدولية الرئيسية، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، والمؤتمرات الوزارية التي تعقدها منظمة التجارة العالمية ومؤتمر تمويل التنمية في مونتيريه، ومنتديات منظمي سلامة الأغذية، وإعلان الألفية الثالثة، والقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتشمل المتابعة تحليل أسباب عدم كفاية التقدم في مكافحة الفقر وسوء التغذية، واقتراح ودعم الأعمال التي يمكن اتخاذها عن المستويين الوطني والدولي، من أجل تحسين الوضع مع التأكيد في الوقت نفسه على مختلف مساهمات التنمية الزراعية والريفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. ومن التوجهات الأخرى: ضمان مزيد من مشاركة البلدان النامية في صياغة نظام للتجارة الزراعية والغذائية قائم على القواعد، تحسين جودة الأغذية وسلامتها للمستهلكين، مساعدة الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية باستراتيجيات لتطويرها وتنويعها، تقديم الإنذار المبكر عن الأزمات الغذائية الوشيكة، استراتيجيات إدارة الموارد الطبيعية لتخفيف حدة الفقر، تأثيرات العولمة وتوسع المدن على الاقتصاد الغذائي، معالجة ثورة المعلومات التي تفصل الفقراء والجياع في المناطق الريفية عن موارد المعلومات والمعارف في العالم، وبذلك يمكن تخطي "الفجوة الرقمية" الريفية.

207. وسيبدأ العمل بنظام إحصاءات المنظمة FAOSTAT الحديث، وصيغته القطرية CountryStat، بعد مراجعة منهجيته ومجالاته وبارامترات نماذجه وأدوات إذاعة معلوماته. وبالمثل سيستمر العمل في تحسين الوصول إلى مصادر معلومات المنظمة بموجب إطار النظام العالمي للمعلومات الزراعية والتناسق في المعلومات الزراعية. وسيكون من بين إنجازات هذا البرنامج الرئيسي استمرار العمل الهادف إلى تحسين الحصول على غذاء كافٍ تغذوياً ومأمون واستهلاك هذا الغذاء، وخصوصاً بفضل التثقيف التغذوي والسياسات الإنمائية الوطنية. ككما أن الأنشطة التكميلية في الأطر المنهجية والنظرية، إلى جانب البحوث التجريبية بفضل تقوية التعاون بين مختلف المؤسسات ومختلف أصحاب المصلحة، ستدعم أيضاً تحليل السياسات وإقامة الحوار.

البرنامج 2-2-0: الكيانات البرنامجية المشتركة بين المصالح من أجل السياسات والتنمية في قطاعي الأغذية والزراعة

208. وأجريت عمليات نقل الموارد من برامج أخرى لتمويل الكيانات التحليلية الجديدة، حسبما ضمن فى الخطة المتوسطة الأجل 2006-2011. كذلك ستخصص موارد فى إطار الكيان البرامجى الجديد الخاص بعمل المتابعة بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق فى غذاء كاف فى سياق الأمن الغذائى القطرى.

209. سيغطي هذا البرنامج - إلى جانب استمرار نشاطه الرئيسي وهو نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة - تحليل التغيرات الهيكلية في سلاسل القيم الدولية للسلع الزراعية الأساسية. كما أنه سيتعقب تأثيرات هذه التغييرات على البلدان النامية التي تعتمد على التجارة الدولية بالسلع الأساسية سواء كانت هذه البلدان مصدرة لتلك السلع أو مستوردة للأغذية. وسيوجه اهتمام خاص لمجالين مهمين. الأول، المجال أمام البلدان المعتمدة على تصدير السلع الأساسية لتنويع إنتاجها وصادراتها، وخصوصاً في الاتجاه الأفقي نحو منتجات ذات قيمة مضافة، والاستراتيجيات المطلوبة للنجاح. والثاني، التأثيرات الخاصة الناشئة عن التغيرات الهيكلية في أسواق الأغذية العالمية أمام بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. كما سيسعى البرنامج إلى التعرف على المشكلات المقبلة المرتبطة بالتطورات طويلة الأجل في الأغذية والتغذية في العالم بسبب تغيرات التركيب السكاني ومواقع وجود السكان.

210. كما أن الأنشطة في فترة 2006-2007 ستحلل تشكيل شبكات المعلومات بين أصحاب المصلحة وتشغيل تلك الشبكات، وتتعرف على القضايا الرئيسية والتأثيرات الرئيسية على صغار المزارعين استناداً إلى الاتجاهات السابقة والحالية. وسيوضع إطار نظري، من خلال ثلاث دراسات حالة على الأقل، لتحليل وتوثيق التغيرات في الاقتصاد الغذائي، بما في ذلك الانتشار السريع لمحلات السوبرماركت، وما ينشأ عن تلك التغيرات من فرص وتهديدات أمام صغار المزارعين في البلدان النامية. ومن المقرر عقد دورتين للجنة الأمن الغذائي العالمي؛ بحيث تتركز دورة 2006 على استعراض خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية في منتصف المدة.

البرنامج 2-2-1: التغذية وجودة الأغذية وسلامتها

211. بفضل تسهيل الحصول على أغذية وافية تغذويا ومأمونة واستهلاك تلك الأغذية بواسطة الجميع استناداً إلى أسلوب "الحق في الغذاء"، ومع إسناد أولوية عالية لضمان جودة الأغذية وسلامتها، فإن البرنامج 2-2-1 يقدم مساهمة مباشرة لإنجاز العديد من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. كما أنه سيستبقي التركيز الأساسي على الدستور الغذائي والقضايا المتصلة به من حيث سلامة الأغذية وجودتها، ومعلومات التغذية والتثقيف التغذوي، والأمن الغذائي الأسري والتدخلات التغذوية إلى جانب ظهور الاعتبارات التغذوية على النحو الواجب في السياسات الإنمائية الوطنية.

البرنامج 2-2-2: معلومات الأغذية والزراعة

212. سيستمر تنفيذ هذا البرنامج بواسطة قسم الإحصاءات وقسم المكتبة والتوثيق وهما المسؤولان بصورة مشتركة عن نُظم المعلومات الأساسية في المنظمة بموجب إطار النظام العالمي للمعلومات الزراعية (مثل FAOSTAT ومركز الوثائق الإلكترونية في المنظمة).

213. والمتوقع أن يبدأ نظام FAOSTAT في العمل بعد تحديثه في الفترة المالية المقبلة، بمنهجيات ومجالات وبارامترات نماذج وأدوات توزيع منقحة. كما أن من المتوقع لنظام CountryStat أي الإحصاءات القطرية، (وهي الصيغة القطرية من FAOSTAT) أن تجتاز بنجاح المراحل التجريبية وأن تكون جاهزة للتشغيل الكامل. ومن المخطط توفيق التصنيفات الإحصائية في المنظمة توفيقاً كاملاً مع المعايير الدولية. وسيكون نظام تقدير الجودة الجديد جزءاً من النظام الإحصائي. وسيسمح نظام FAOSTAT الجديد بإقامة نظام منقح لتجميع البيانات والعمل بأدوات

إذاعة معززة تشمل الاستبيانات، نقاط الاتصال، المتابعة النشيطة والتحرير. وسيصل برنامج التعداد الزراعي العالمي 2010 إلى مرحلة التشغيل الكامل عام 2006 بأسلوب جديد في عمل التعدادات الزراعية.

214. وسيستمر السعي إلى تحسين الوصول إلى موارد المعلومات في المنظمة بموجب إطار النظام العالمي للمعلومات الزراعية، مع التأكيد الواجب على مزيد من التناسق في المعلومات الزراعية وتوسيع المكونات النموذجية في المنظمة في هذا البرنامج إلى المستويات الوطنية. وسيتحقق التناسق، من بين جملة أمور، من خلال خطوط توجيهية للنشر الإلكتروني تستند إلى أفضل الممارسات وإلى المعايير الدولية، وتحسين أوصاف المصادر باستعمال أنتولوجيا وبيانات شرحية متعددة اللغات، ووضع معايير لغوية خاصة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية ومعايير لوضع معلومات المنظمة في صورة رقمية متعددة اللغات، والتنسيق من خلال مجالات الأولوية للعمل متعدد التخصصات المنطبقة بما يحافظ على الجودة في النُظم الموجودة لدى المنظمة وأدوات إدارة محتوياتها. وسيتواصل الحوار مع أعضاء المنظمة لحشد المعلومات والمعارف والوصول اليها وتبادلها على نحو أفضل، وتقييم احتياجات الأعضاء ورصد وتقييم تأثير المعلومات. وستكون أدوات التنفيذ المفضلة هى مشاورات الخبراء الفنية لمناقشة الأطر المعيارية والاتفاق عليها؛ المنتديات والاجتماعات الالكترونية لتبادل المعلومات فيما بين الأعضاء والمجتمع الدولى؛ واجتماعات الأجهزة الرياسية للمنظمة لمناقشة قضايا السياسات واقرارها.

215. وضمن إطار برنامج سد الفجوة الرقمية الريفية سيجري نقل خبرة إدارة المعلومات إلى البلدان الأعضاء من خلال تطبيق نماذج التعلم عن بُعد، وتسهيل الوصول إلى شبكات المعلومات والمعارف (AGORA, AGLINET, AGRIS) وعقد مشاورات خبراء إقليمية وحلقات عملية فنية عن إدارة المعلومات وتقديم خدمات استشارية وفنية بموجب البرنامج الميداني. وسيؤدي التجديد المادي في مكتبة ديفيد لوبين التذكارية، الذي سيصبح ممكنا بفضل مساهمة طوعية كبيرة من البلد المضيف، إلى أن تصبح الخدمات والمرافق من آخر طراز، سواء كمكتبة مركزية مادية أو رقمية في المنظمة، بما في ذلك أماكن لاطلاع المستفيدين، والتلقين والبحث، ومختبر للموارد الرقمية. وسيتقوى المدى الكامل للمكتبة وخدمات المكتبة الإلكترونية كما سيتعزز بفضل اتباع أسلوب الكونسورسيوم (مثل كونسورسيوم مكتبة الأمم المتحدة) وتعزيز أدوات المكتبة.

البرنامج 2-2-3: رصد الأغذية والزراعة وتقييماتهما وتوقعاتهما

216. سيوجه هذا البرنامج التأكيد إلى العمل في توقعات السلع الأساسية القائمة على التحليلات، وتطوير قواعد البيانات الأساسية (الأسعار، الكميات، السياسات، وما الى ذلك) وتوفير المعلومات والإنذار المبكر عن الأمن الغذائي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية (الأسرة). وستوضع دراسات سلعية عن القضايا التي أمكن التعرف على أهميتها، بما في ذلك استراتيجيات إدارة الأخطار الدولية والوطنية في مجال الصادرات والواردات من السلع الأساسية، واستراتيجيات التنويع وإضافة القيمة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. وسيستمر العمل في وضع نموذج لأسواق السلع الأساسية الزراعية في العالم، مع تحليل الإصلاحات المطلوبة في السياسات. وسيبدأ العمل التحضيري في إعداد دراسة منظورية طويلة الأجل "الزراعة عام 2050" كما ستصدر مطبوعات عن مسائل مواضيعية ذات أهمية دولية.

البرنامج 2-2-4: سياسات الزراعة والأمن الغذائي والتجارة

217. يُغطي البرنامج 2-2-4 الجوانب الرئيسية في سياسات السلع واستراتيجية تنميتها وصلاتها بالأمن الغذائي على المستويين الوطني والأسري. وفيما يتعلق بسياسة التجارة الزراعية الدولية، فإنها تتضمن عمل تحليلات وتقديم المساعدة الفنية للبلدان وبناء القدرات على دعم المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية الدولية وتطبيق الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. وستوضع تحليلات تتصل باستراتيجيات التعامل مع كثرة التعرض للصدمات السلعية على المستويين الاقتصادي الكلي والأسري ولانعكاسات طفرة الواردات على الأمن الغذائي. وفيما يتعلق بتطوير السلع ستُوضع تحليلات وتقدم المساعدة الفنية للبلدان عن السياسات والبرامج لزيادة حصيلة الصادرات وللتنويع.

218. والاتجاه الرئيسي الآخر في فترة 2006-2007 هو تعزيز فهم تأثيرات التنمية الزراعية والريفية والسياسات البيئية على الفقر والأمن الغذائي وذلك بفضل وضع منهجية وإجراء دراسات حالة تجريبية. وسيتحقق ذلك بمزيد من العمل التحليلي وبحوث السياسات في عدد من القضايا ذات الصلة، وتشمل: دور الأنشطة غير الزراعية في التنمية الريفية وصلتها بالزراعة؛ تجارية الزراعة وتأثيراتها على رفاهية صغار الحائزين؛ أهمية الهجرة في التنمية الريفية وتخفيف حدة الفقر؛ إمكانية دفع مقابل الخدمات البيئية من أجل تخفيف حدة الفقر؛ تأثيرات شبكات الإمداد بالبذور على الحصول على الموارد الوراثية المحصولية وعلى التنوع الزراعي وعلى رفاهية الأسرة. يُضاف إلى ذلك أن التركيز سيتجه إلى إجراء عمل تحليلي وتقوية التعاون بين المؤسسات في عدد من البلدان لتسهيل إدخال نواحي الاهتمام بالأمن الغذائي في ورقات استراتيجية تخفيف حدة الفقر وإدماج الخطوط التوجيهية الطوعية عن الحق في الغذاء ضمن الإرشادات في مجال السياسات.

تصور النمو الحقيقي

219. سيزيد العمل بموجب البرنامج 2-2-0 في بناء القدرات الوطنية على عمل مسوحات عن التغذية وتقييمات للتغذية. كما سيُجرى عمل جديد عن تطبيق منهجيات وضع ملامح المجموعات الضعيفة ودراسات حالة بفضل تجميعها وتقاسمها مع شركاء آخرين. وسيُنفذ عمل أيضاً في وضع خطوط توجيهية منهجية عن تصميم نُظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة التي تعالج بوجه خاص قضايا السياسات.

220. وفي البرنامج 2-2-1 سيؤدي النمو الحقيقي إلى تقوية قدرة أمانة هيئة الدستور الغذائي على توزيع المعلومات والاتصالات بشأن وضع المواصفات وبشأن النصوص المعتمدة، بما في ذلك مرافق التوثيق المتقاسمة على الإنترنت، والترجمة والنشر في الوقت المقصود إلى جانب زيادة حضور موظفي الأمانة في المنتديات الدولية والإقليمية. وهناك ثلاث وظائف جديدة ستساعد في العمل المقترح. كما ستُستخدم الموارد لمواجهة الطلب المتزايد على بناء القدرات في الأنشطة المتعلقة بالدستور الغذائي، ويشمل ذلك: (1) إنشاء لجان وطنية للدستور الغذائي وتقويتها وإقامة نقاط اتصال لتحسين مشاركة البلدان النامية في العمل الدولي لوضع المواصفات الغذائية؛ (2) تحسين فاعلية النُظم الوطنية للرقابة على الأغذية؛ (3) أدوات لبناء القدرات في مجال سلامة الأغذية. وستساعد موارد النمو الحقيقي أيضاً على تعزيز المشورة العلمية لهيئة الدستور الغذائي وللبلدان بشأن تقييم سلامة الأغذية المعاملة بالتقانة الحيوية ومصادر الخطر الميكروبيولوجية في الأغذية والملوثات الغذائية الجديدة (يمكن إضافة وظيفتين فنيتين، منهما واحدة لأخصائي في الأغذية المحورة وراثياً).

221. وفي البرنامج 2-2-2 ستُستخدم موارد النمو الحقيقي لتوسيع نظام FAOSTAT إلى بلدان أخرى بواسطة نظام CountryStat. وهناك مجال ثانٍ هو فتح أبواب جديدة في قاعدة البيانات الإحصائية، وهي إحصاءات الموارد الزراعية والأسعار والدخل. وهناك مجال ثالث هو أنشطة التنسيق الإحصائي في المنظمة لتحسين التناسق وتغطية مختلف قواعد البيانات، وتحسين جودتها وتقليل العبء على البلدان في أنشطة تجميع البيانات. وفيما يتعلق بالنظام العالمي للمعلومات الزراعية وما يتصل به من مجالات ستُستخدم موارد النمو الحقيقي في: تعزيز أدوات الوصول إلى هذا النظام بواسطة البلدان الأعضاء، مثل كشّاف المعلومات في هذا النظام؛ وزيادة المحتوى الرقمي في مركز الوثائق الإلكترونية في المنظمة دعماً للمكتبة الإلكترونية مما يتيح للبلدان الأعضاء الوصول إلى معلومات عن التنمية الزراعية والريفية بسهولة وبعدة لغات؛ خطوط توجيهية عن النشر الإلكتروني لتغطي مجالات زراعية إضافية ولتحسين عملية البحث في موقع ويب الخاص بالمنظمة؛ تحسين توقيت نماذج التعلّم عن بُعد المتعددة اللغات والخاصة بإدارة المعلومات؛ حلقات عملية إقليمية إضافية لنقل منهجيات النظام العالمي المذكور إلى المستوى الوطني.

222. وسيحاول البرنامج 2-2-3 إيجاد منهجيات محسّنة لعمل تقييمات المحاصيل والإمدادات الغذائية. وستُعمل التحليلات وتُقدَّم المساعدة الفنية للبلدان عن استراتيجيات معالجة حالات النقص الغذائي والطوارئ الغذائية المتوقعة. كما سيوضع تقييم لتأثيرات المعونة الغذائية على أسواق السلع والأسر المتأثرة.

223. 17- وستُستخدم الموارد الزائدة بموجب البرنامج 2-2-4 في: منهجية لقياس التكاليف الاقتصادية للفقر ودراسات تجريبية في بلدان مختارة؛ تقييم دور الدخل غير الزراعي في التنمية وفي تخفيف حدة الفقر في الريف وصلته بالزراعة؛ دعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وكذلك اجتماعات عن مناهج تقييم الآثار الخارجية البيئية. يُضاف إلى ذلك أنه سيصبح من الممكن مواجهة الطلبات المتزايدة على المعلومات، وعمل تحليلات في الوقت المطلوب وبناء القدرات على التعامل مع مناخ تجاري دولي متزايد التعقيد.

تأثير النمو الاسمي الصفري

224. في البرنامج 2-2-0، لن يتغير تواتر دورات لجنة الأمن الغذائي العالمي ولكن تدعو الحاجة إلى إعادة تكييف هيكل هذه الاجتماعات ومدتها، إلى جانب تقليص كمية الوثائق. ويحتاج الأمر إلى تغطية التقارير الإضافية التي سينظر فيها المنتدى الخاص عام 2006، والمشاركة من المجتمع المدني وذلك بأموال من خارج الميزانية. وستقل بدرجة كبيرة مساهمة المنظمة في رصد الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

225. كذلك سيحدث تأثير سلبي على أهداف نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، وذلك مثلاً كما يلي: تقليل جمع البيانات الإحصائية وتحليلها، وتقليل المساعدة الفنية للبلدان من أجل إنتاج واستخدام المعلومات الإحصائية المتعلقة بالأمن الغذائي؛ إنقاص ضروري في الدعم للتعاون بين

مختلف الوكالات؛ صعوبات في إنتاج ونشر "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم". وهناك مجال آخر سيتأثر هو تقييم التغذية وتأثيراتها على إنتاج الملامح التغذوية القطرية.

226. وسيكون من الضروري استبعاد عدد من البنود التي كانت مخططة، أو تخفيضها بدرجة كبيرة، وهي تلك التي تُعالج ما يلي: إدارة التغذية في اقتصاد غذائي متغير؛ تطوّر سلاسل قيم السلع الرئيسية وتأثيرها على الأسواق والتجارة والأمن الغذائي؛ التغير الديموغرافي والتحضّر: تأثيرهما على أنماط الاستهلاك؛ ومعنى هذا تقليل قدرة المنظمة على التأثير في صنع القرارات عند مواجهة سياقات خارجية سريعة التغير.

227. وفي البرنامج 2-2-1 سيكون معنى النمو الاسمي الصفري إحداث تخفيض كبير في العمل المتعلق بتركيب الأغذية، والمطبوعات، وبناء القدرات وأنشطة التدريب. ولن يمكن مواجهة مساهمة المنظمة في العمل المعياري المشترك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الاحتياجات من المغذيات. وسيتطلب الأمر إلغاء أو إرجاء مشاورتين للخبراء إحداهما عن الدهون والزيوت والأخرى عن الكاربوهيدرات في التغذية البشرية. ولن يستفيد العمل في الأمن الغذائي الأسري وتغذية الأسرة على المستوى الوطني من أدلة التدريب المقرر إنتاجها ولا من الكتب والمواد التعليمية، ولا من الحلقات العملية عن التثقيف التغذوي، ولا من الكتب الخاصة بعمل تقييم للاحتياجات والاستجابة لأوضاع الطوارئ. وسيتطلب الأمر إلغاء حلقة عملية تدريبية إقليمية عن إدارة الأخطار على سلامة الأغذية، ومشاورة خبراء عن تقييم مصادر الخطر الميكروبيولجية في الأغذية واجتماع فني عن مصادر الخطر الكيميائية. وفيما يتعلق بالدستور الغذائي، فإن ميزانية النمو الاسمي الصفري ستعني استبعاد ست دورات من لجان التنسيق الإقليمية المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية.

228. وفي البرنامج 2-2-2، يعني النمو الاسمي الصفري إلغاء العمل في الإحصاءات البيئية وفي إحصاءات الدخل والاستثمار. ويمكن أن يؤدي نفس التصور إلى: الحد من القدرة على رصد إنفاق الحكومة على الزراعة؛ تأخير العمل في وضع مؤشرات إضافية لقياس الأمن الغذائي؛ تأخير تجميع الإحصاءات ونشرها وإذاعتها؛ تقليل عدد البلدان التي ستستفيد من نظام CountryStat. وسيستدعي الأمر الحد من المساعدة المباشرة للبلدان. وأما عن نُظم المعلومات فإن التوقعات العالية من نظام FAOSTAT بعد تحديثه لن يمكن تحقيقها. ومن شأن تصور النمو الاسمى الصفري واحتمال خسارة بعض الوظائف إحداث تأثير سلبي على المضي في تطوير إطار النظام العالمي للمعلومات الزراعية داخل المنظمة وبرنامج سد الفجوة الرقمية الريفية، ومعالجة الأولويات الإقليمية. وسيتطلب هذا التصور تقليل عمل الفهارس والمصنفات وغيرها من الخدمات. وبانخفاض الموارد المحدودة في المنظمة للاشتراك في مكتبات سيستدعي الأمر استكمال ذلك بواسطة المنتفعين، استنادا إلى حجم الطلب.

229. وفي البرنامج 2-2-3، سيعتمد العمل في إنتاج "حالة الأغذية والزراعة" على مدخلات أقل من جانب الخبراء الخارجيين وأصحاب الشأن، في حين أن المصروفات على ترويج هذا المطبوع وإذاعته ستقل بدرجة كبيرة أيضاً. وأما العمل التحليلي عن التطورات المتوقعة في أنماط استهلاك الأغذية فسيقل إلى جانب باقي الدراسات التحليلية (في برامج أخرى). ومن شأن هذا كما هو واضح أن يؤثر على مساعدةالدراسات المنظورية الغذائية والزراعية العالمية.

230. وفي البرنامج 2-2-4، يؤدي تصور النمو الاسمى الصفري إلى تأجيل العمل في منهجية لقياس التكاليف الاقتصادية للجوع. وبالمثل ستؤجل التقارير دعماً لتنفيذ الاتفاقات البيئية والاجتماعات بشأن مناهج تقييم الآثار الخارجية البيئية، وخصوصاً ما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجفاف والتصحر. وفيما يتعلق بأنشطة تنويع السلع الأساسية الزراعية وتنافسيتها، وهو العمل الذي يشمل جزءاً كبيراً من إعداد مشروعات والإشراف على مشروعات الصندوق المشترك للسلع الأساسية التي تُقدّم من جانب البلدان إلى مختلف الجماعات الحكومية الدولية، فلن يمكن تجهيز إلا عدد قليل من المشروعات وتقديمها إلى لجنة الصندوق المذكور. وعلى ذلك، فإن زيادة الاعتماد على الأموال من خارج الميزانية سيكون ضرورياً للاستمرار في هذا النشاط. وسيقل عدد الوثائق التي تقدم إلى الجماعات الحكومية الدولية أو يجب تقصيرها.

البرنامج 2-3: مصايد الأسماك

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات)

	البرنـــامج	برنامج عمل 2005-2004	التغييرات البرامجيـــة بموجـــب النمو الحقيقي الصفرى	برنـامج عمـل 2007-2006 بموجب النمو الحقيقي الصفري	التغيـــــيرات البرامجيـــة بموجـــب النمـــو الحقيقـــي	برنامج عمل 2007-2006 بموجـــب النمـــو الحقيقـــى
2-3-1	معلومات مصايد الأسماك	7.573	0	7.573	300	7.873
2-3-2	الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية	12.358	41	12.399	500	12.899
2-3-3	استغلال الموارد السمكية واستخدامها	9.882	(131)	9.751	760	10.511
2-3-4	سياسات مصايد الأسماك	11.406	(742)	10.664	500	11.164
2-3-9	إدارة البرنامج	6.003	3	6.006	0	6.006
المجموع		47.223	(829)	46.394	2.060	48.454
تأثيرات النمو الاسمى الصفرى				(3.110)		
المجموع				43.284		

التوجهات الموضوعية بموجب النمو الحقيقي الصفري

231. سيواصل البرنامج الرئيسي 2-3 معالجة تنفيذ مدونة الصيد الرشيد، وخطة العمل العالمية التي أقرتها لجنة مصايد الأسماك والمجلس، وتنفيذ سائر الأدوات الدولية التي توفر الإطار لوضع سياسات وطنية للسير في تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بطريقة مسؤولة ومستدامة.

232. وسيساهم البرنامج الرئيسي بصورة نشيطة في بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان الألفية الثالثة أي تقليل عدد الجياع بمقدار النصف بحلول عام 2015. وفي هذا الصدد، تكون أنشطة مصايد الأسماك الصغيرة والحرفية موضع استهداف لتوفير الأسماك والمشتقات السمكية للأسواق المحلية والداخلية وللاستهلاك المباشر. وعلى ذلك، فسيتجه التأكيد إلى الأنشطة التي تهدف إلى زيادة مساهمة مصايد الأسماك الصغيرة في الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر.

233. وقد ظهر التأكيد الكبير على تنفيذ مدونة الصيد الرشيد في الأولوية التي أسندتها لمصايد الأسماك صكوك دولية ذات صلة بالموضوع مثل خطة التنفيذ التي اعتمدتها قمة جوهانسبرغ عام 2002. وسيستمر العمل في تطوير منهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع تعزيز مساهمات المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي. وسيجري تكييف نُظم المعلومات الحالية مع الاحتياجات الجديدة. وستساعد المنظمة على استبعاد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال تطبيق ممارسات إدارة أفضل، بما في ذلك الرصد والمراقبة والإشراف.

234. وسوف يتم تحديد التدابير اللازمة للتقليل من الآثار السلبية للصيد على البيئة. وستكون الأولوية الشاملة هي بناء قدرات البشر والمؤسسات، وخصوصاً من أجل تنمية المصايد الصغيرة، وفي مجال تجارة الأسماك وجودتها وسلامتها. وسوف يتم توسيع نطاق الشراكات مع أجهزة المصايد الإقليمية والمراكز القُطرية المتفوقة لدعم الاستراتيجية التي اعتُمدت أخيراً لتحسين المعلومات عن أوضاع واتجاهات المصايد الطبيعية. وسيواصل البرنامج الرئيسي تخصيص جزء كبير من موارده لدعم البرنامج الميداني والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة، والاستجابة لطلبات البلدان الأعضاء.

البرنامج 2-3-1: معلومات مصايد الأسماك

235. سيستمر البرنامج في تزويد الأعضاء والمجتمع الدولي بصفة عامة بمعلومات وإحصاءات شاملة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دعماً لرصد وتحليل الحالة الحاضرة والاتجاهات، والمساعدة في وضع السياسات والتخطيط للقطاع. كما أنه سيواصل السعي إلى وضع قواعد ومواصفات لجمع وتبادل المعلومات والإحصاءات عن مصايد الأسماك

236. وتنص استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة الصيد الطبيعي واتجاهاته، التي اعتمدتها الأجهزة الرياسية في المنظمة والجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2003 على إطار عام لتحسين جمع البيانات وتحليلها وتبادلها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وسيستفيد تنفيذ هذه الاستراتيجية من مشروع مخصص لها.

237. وسوف يعمل البرنامج على توسيع الشراكات مع أجهزة مصايد الأسماك الإقليمية والمراكز القُطرية المتفوقة من أجل المساهمة بمعلومات في نموذج نظام رصد الموارد السمكية ضمن النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك. وحتى في ظروف النمو الحقيقي الصفرى ربما يكون من الضروري تخفيض العمل في إحصاءات تفاصيل الصيد، رغم تزايد الطلبات على مثل هذه الإحصاءات، خصوصاً لدعم خطة العمل الدولية لصيانة وإدارة أسماك القرش بشأن إدارة طاقة الصيد واتفاق الامتثال الذي أبرمته المنظمة.

البرنامج 2-3-2 الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية

238. سيواصل البرنامج تغطية مجالات عمله الرئيسية في التعرف على الأنواع ذات الأهمية التجارية وتصنيفها ورسم خرائطها، وعلى الموارد السمكية في المحيطات، وتقييم ورصد الموارد السمكية، ووضع أساليب وتقنيات للبحوث والإدارة واستخدامها (بما في ذلك إصدار خطوط توجيهية فنية ووضع مؤشرات) بهدف ضمان استدامة الموارد السمكية المستغلة. واعتماداً على الموارد المتوفرة سيحاول البرنامج أيضاً معالجة قضايا ناشئة جديدة مثل التعرف على النُظم الإيكولوجية البحرية ورسم خرائطها وتقييمها ورصدها، التأثيرات الممكنة لتغير المناخ؛ تقييم الأنواع المهددة بالانقراض وإعادة تكوينها (فيما يتعلق بالاتفاقية الخاصة بهذا الموضوع) وتقوية النُظم الحالية لرصد الموارد السمكية والإبلاغ عنها. وسيتطلب العمل في هذه المجالات إقامة قواعد بيانات ووضع مؤشرات وبروتوكولات تحليلية وتحسين أساليب الإبلاغ، بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية في جوانب مثل التنوع البيولوجي، المناطق الحرجة أو مناطق اللجوء، التفاعلات بين مختلف الأنواع.

239. وبالإضافة إلى ذلك، ومتابعة لتوصيات الدورة الثانية للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية والتابعة للجنة مصايد الأسماك، سيعمل البرنامج على تحليل اتجاهات التنمية وينهي تحليلاً منظورياً عالمياً رئيسياً عن تنمية تربية الأحياء المائية استنادا إلى الاستعراضات الإقليمية وإلى الحلقات العملية التي ستُعقد في ثمانية أقاليم مختلفة. وستجرى استعراضات فنية وتُعد خطوط توجيهية عن خطط تكوين الأرصدة المناسبة في مصايد الأسماك الداخلية، والمزارع البحرية، والاستزراع في المناطق البحرية والزريعة واستخدام الأعلاف في تربية الأحياء المائية، وكذلك عن التكامل بين تربية الأحياء المائية والري في أفريقيا. وهناك أنشطة أخرى ستُعالج قواعد البيانات المتخصصة ونُظم المعلومات عن مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية بما في ذلك استخدام نظام المعلومات الجغرافية، وعن مسببات أمراض الحيوانات البحرية والحجر على الأسماك، وعن إدخال الأنواع، وعن التنوع البيولوجي البحري، وعن استخدام الأعلاف والمغذيات، واستعراضات قطاع تربية الأحياء المائية الوطني، وصحائف وقائع عن التشريع الوطني لتربية الأحياء المائية وصحائف وقائع عن الأنواع في تربية الأحياء المائية ونظام معلومات تدعيم تربية الأحياء المائية في البحر المتوسط.

البرنامج 2-3-3: استغلال الموارد السمكية واستخدامها

240. سيقدم البرنامج المساعدة للبلدان في استغلال الأسماك وتسويقها بطريقة تتفق مع الأهداف الوطنية للأمن الغذائي. وسيكون هناك تأكيد على بناء القدرات البشرية من أجل تنمية مصايد الأسماك الصغيرة. وستكون هناك أولوية أيضاً لبناء القدرات فيما يتعلق باتفاقات منظمة التجارة العالمية وتطبيقها على صناعة الأسماك وسلامتها وإدارة جودتها، مع زيادة التركيز على تربية الأحياء المائية، والأنشطة التي ستنشأ من أعمال اللجنة الفرعية المعنية بتجارة الأسماك والتابعة للجنة مصايد الأسماك والتي بها صلة بأعمال لجان هيئة الدستور الغذائي. وينبغي أن يكون قطاع المصايد الصغيرة قادراً على التجاوب مع فرص النفاذ إلى الأسواق (ترويج التقانات المناسبة في التجهيز والحفظ والنقل والتخزين، وكلها تُساعد على زيادة القيمة المضافة، وتقليل التالف والمفقود من الأسماك).

241. كما أن البرنامج سيسند أولوية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ولتقييم تأثير الصيد على البيئة وتخفيف هذا التأثير إلى جانب تقييم آثاره على مجتمعات الصيد على نطاق صغير ومجتمعات الصيد الحرفي. وبوجه خاص، سيعمل البرنامج على ترويج التعاون الدولي في نُظم رصد السفن ويقدم الإرشاد عن استخدام أصول وتقانات الرصد والإشراف والرقابة بطريقة تحقق فاعلية التكاليف. وستستمر الدراسات عن التأثير الفيزيائي لمختلف معدات الصيد على الموائل البحرية والتأثير البيئي للأنقاض البحرية والصيد غير المقصود بالمعدات المفقودة. وستعمل الخطوط التوجيهية والمواد الإرشادية على تعزيز اللجوء إلى عمليات الصيد المستدامة التي تحقق فاعلية التكاليف والسلامة.

البرنامج 2-3-4 : سياسات مصايد الأسماك

242. سيستمر البرنامج في ترويج الأسلوب المستدام في تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الساحلية، بما في ذلك بواسطة دعم الرقابة الفعالة على الوصول إلى الأرصدة السمكية الطليقة، وتحسين وصول صغار الصيادين للموارد ولمواقع الصيد في المياه الساحلية والداخلية، وإدارة الموارد بطريقة تشاركية. وسيعالج البرنامج القضايا الرئيسية التي تؤثر في أحوال المخزونات، وخصوصاً طاقات الصيد المفرطة وجوانبها الاجتماعية والاقتصادية. كما سيقدم الدعم لأجهزة مصايد الأسماك الإقليمية وترتيباتها مع توجيه اهتمام خاص للأجهزة التي أُنشئت حديثاً (الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وهيئة مصايد جنوب غرب المحيط الهندي). ومن شأن الاعتماد على موارد من خارج الميزانية، وخصوصاً تلك التي ستتوافر بموجب برنامج مدونة سلوك الصيد، أن يُسهل إذاعة المدونة وخطط العمل الدولية الملحقة بها وذلك من خلال حلقات عملية على المستويين الوطني والإقليمي.

243. وأخيراً يحتوي البرنامج على عنصر كبير من الدعم المباشر للبلدان في سياسات مصايد الأسماك وترتيباتها، استجابة لطلبات الأعضاء ولكن هذا العنصر يعتمد اعتماداً كبيراً على إمكان الحصول على تمويل من خارج الميزانية.

تصور النمو الحقيقي

244. دعماً لاستراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها فإن النمو الحقيقي سيسهل ما يلي: إبرام اتفاقات جديدة لتبادل المعلومات وتعميم الأدوات والاجراءات؛ منهجية جديدة ومحسنة لجمع البيانات والقواعد والخطوط التوجيهية؛ مساعدة فنية للبلدان من أجل بناء القدرات. وسيُعاد العمل بالكامل في إحصاءات أساطيل الصيد مما يسمح للمنظمة بتوزيع معلومات عن الترخيص للسفن دعماً لاتفاق الامتثال الذي أبرمته المنظمة.

245. ومن شأن التمويل الإضافي أن يسمح للمنظمة بتوسيع العمل، إما بصورة مباشرة أو بواسطة شراكات، في التعرف على النُظم الإيكولوجية البحرية المتصلة بمصايد الأسماك، ورسم خرائطها وتقييمها ورصدها، ودراسة التأثيرات الممكنة التي تنتج عن تغير المناخ على مصايد الأسماك، وتقييم واسترجاع الأصناف المهددة بالانقراض (فيما يتعلق بالاتفاقية بشأن التجارة الدولية فى الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنباتات البرية) مما يقوي من الأنشطة العالمية الجارية لرصد مصايد الأسماك والإبلاغ عنها. وستخصص الموارد الزائدة لتطبيق أسلوب النظام البيئي على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بعد توصيات مؤتمر ريكيافيك عام 2001. وستنشئ وظيفة بدرجة ف-4 لمسؤول تربية الأحياء المائية في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي.

246. إضافة إلى ذلك، فإن القدرات الإقليمية في تقانة الأسماك وتحليل الأخطار والوصول إلى معلومات الأسواق ستعزز. وسيتوسع بناء القدرات من أجل تنمية المصايد الصغيرة. وبمراعاة الدور المتزايد لأجهزة إدارة مصايد الأسماك الإقليمية وترتيباتها سيمكن بذل مزيد من الأنشطة لزيادة فعالية تلك الأجهزة – وخصوصاً في أفريقيا. كما يمكن تحسين تقييم التفاعل المتزايد بين مصايد الأسماك وبقية الاقتصاد مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

تأثير النمو الاسمي الصفري

247. لا مفر من أن يؤثر النمو الاسمى الصفرى بصورة سلبية على جودة البيانات وعلى توقيتها والاستجابة لطلبات المعلومات بموجب البرنامج 2-3-1. ويجب إلغاء العمل في إحصاءات أساطيل الصيد مما سيؤثر على تنفيذ عمليات رصد طاقة الصيد بموجب خطة العمل الدولية لصيانة وإدارة أسماك القرش. ولن تستطيع المنظمة أن تواجه التزاماتها في تبادل المعلومات عن السفن بموجب المادة السادسة من اتفاق الامتثال.

248. وفي البرنامج 2-3-2 ستؤدي التخفيضات إلى إجبار المنظمة على تخفيض أو وقف العمل في بعض المجالات التي أثبتت أن لها فيها مزايا نسبية عن سائر المنظمات (مثل التعرف على أنواع الأسماك التجارية وتصنيفها وتقييم الموارد السمكية البحرية في العالم ورصدها، ووضع المؤشرات وتكييفها والخطوط التوجيهية والمنهجيات لتقييم الموارد السمكية وإدارة مصايد الأسماك). وهناك مجالات ينبغي تخفيضها بدرجة كبيرة، بسبب استبعاد احدى الوظائف الفنية، مما يؤدي إلى تأخير في تنفيذ توصية آخر دورة للجنة الفرعية المعنية بتربية الأحياء المائية والتابعة للجنة مصايد الأسماك.

249. وفي البرنامجين 2-3-3- و2-3-4 سينخفض عدد الحلقات العملية الوطنية والإقليمية، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على تنفيذ البرامج. ولن يُصبح من الممكن عقد حلقات عملية لترويج تربية الأحياء المائية المستدامة، ولا إسقاط الاستهلاك السمكي العالمي بحسب البلدان عام 2020، في حين أن الاجتماعات الفنية يجب تخفيضها وكذلك المطبوعات. وهناك نتيجة أخرى لا مفر منها هي تقليل الدعم لأجهزة مصايد الأسماك الإقليمية.

البرنامج الرئيسي 2-4: الغابات

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات)

	البرنامج	برنامج عمل 2005-2004	التغييرات البرامجية بموجب النمو الحقيقي الصفري	برنامج عمل 2007-2006 بموجب النمو الحقيقي الصفري	التغييرات البرامجية بموجب النمو الحقيقي	برنامج عمل 2007-2006 بموجب النمو الحقيقي
2-4-1	الموارد الحرجية	9.131	(2)	9.129	455	9.584
2-4-2	المنتجات الحرجية واقتصادياتها	9.193	0	9.193	600	9.793
2-4-3	السياسات والمؤسسات الحرجية	5.788	0	5.788	400	6.188
2-4-4	المعلومات الحرجية والاتصال	5.457	0	5.457	0	5.457
2-4-9	إدارة البرنامج	5.805	(2)	5.803	0	5.803
	المجموع	35.374	(3)	35.370	1.455	36.825
	تأثيرات النمو الاسمى الصفرى			(2.316)		
	المجموع			33.054		

التوجهات الموضوعية بموجب النمو الحقيقي الصفري

250. يهدف هذا البرنامج الرئيسي إلى إدارة الغابات بأبعادها الثلاثة: البيئية – الاقتصادية – الاجتماعية بصورة مستدامة. وسينصب التركيز، خلال الفترة المالية 2006-2007، على ما يلي: تشجيع الإدارة المستدامة للغابات في سياق الأهداف الإنمائية للألفية؛ الدور القيادي للمنظمة في جدول الأعمال الدولي بشأن الغابات وذلك، في المقام الأول، من خلال الشراكة التعاونية بشأن الغابات؛ دعم البرامج القطرية لبناء القدرات وفي مجال الغابات من خلال البرنامج الميداني، بما في ذلك مرفق البرامج القطرية للغابات؛ مواصلة تحليل ونشر المعلومات عن الغابات وعن الأشجار خارج الغابات، بما في ذلك من خلال الإحصاءات، وتقديرات الموارد الحرجية القطرية والعالمية، تقديم الدعم للبلدان، الاستخدام الفعال للإنترنت، والاضطلاع بالدور القيادي فيما يتصل برصد وتقييم الإدارة المستدامة للغابات وإعداد التقارير عنها.

البرنامج 2-4-1 : الموارد الحرجية

251. تهدف الإدارة المستدامة للغابات إلى ضمان أن تلبي المنافع والخدمات المستمدة من الغابات احتياجات الأجيال الحاضرة والمقبلة، وأن تكفل، في ذات الوقت، استمرار توافرها ومساهماتها في التنمية. ولهذا الغرض ستستمر المنظمة في تحديث التقييم العالمي للموارد الحرجية وتعزيز القدرات لعمل تقييم وطني في 20 بلداً. وستزود المنظمة البلدان بمعلومات لدعم اتخاذ القرار من أجل إدارة الغابات المزروعة والموارد الشجرية وزيادة المساعدة لصغار الحائزين فيما يتعلق بزراعة الغابات ونُظم الزراعة المختلطة بالغابات. كذلك سيتم اختبار نهج إدارة جديدة في مجال النظم الايكولوجية الهشة، خاصة النظم الايكولوجية في الأراضي الجافة والجبلية، والترويج لها في عدد من البلدان. وستوفر المنظمة منتدى للمناقشات ولتيسير إقامة الشبكات القطرية والإقليمية لمكافحة الحرائق وآفات وأمراض الغابات. وسيدعم الاستراتيجيات والخطط القطرية لمواجهة حرائق الغابات، بما في ذلك الوقاية منها ومكافحتها، وييسر التعاون بين البلدان. ومن مجالات الأولوية الأخرى دور الغابات في تغير المناخ ودعم البلدان في الأعمال المتعلقة بتغير المناخ. وستقدم للبلدان الأعضاء النامية المعلومات عن المنافع التي تنطوي عليها الأسواق البيئية الجديدة في نطاق آليات البيئة النظيفة.

البرنامج 2-4-2 : المنتجات الحرجية واقتصادياتها

252. ستظل الأنشطة الرئيسية هي الدراسات الاستشرافية العالمية والإقليمية للقطاع الحرجي وتحليل حالة القطاع الحرجي واتجاهاته والفرص والتحديات الناشئة أمامه في الأجلين المتوسط والطويل. ومن التوجهات الرئيسية الاقتصادية الأخرى اقتصاديات الإدارة المستدامة للغابات، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الاستوائية. وسيواصل البرنامج تقديم البيانات والمعلومات عن الإنتاج الحرجي والاستهلاك والتجارة في المنتجات الخشبية وغير الخشبية، إضافة إلى أنواع الوقود الخشبي واقتصادياتها. كذلك سيعمل البرنامج بنشاط من أجل زيادة مساهمة الغابات والحراجة في تخفيف وطأة الفقر، مع ضمان الاستدامة البيئية من طريق: (1) تحديد إمكانات المنتجات الحرجية غير الخشبية، تحسين طرائق الحصاد والإنتاج، ونشر المعارف ذات الصلة على أوسع نطاق في جميع المستويات؛ (2) إعادة تقدير قيمة وإمكانات الطاقة الخشبية باعتبارها مصدرا للطاقة النظيفة والمأمونة وإذكاء الوعي بأهميتها على مستوى صنع السياسات، بما في ذلك نظم المعلومات المحسنة؛ (3) مساعدة البلدان في آسيا وأفريقيا على إدخال ممارسات قطع الأشجار ذات التأثير المنخفض استنادا إلى مدونات إقليمية بشأن حصاد الغابات، فضلا عن إعداد مدونة خاصة بأمريكا اللاتينية.

البرنامج 2-4-3 : السياسات الحرجية والتخطيط

253. سيواصل البرنامج، من منظور تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التركيز على الدور الحيوي للأشجار والغابات في معالجة الفقر والأمن الغذائي وزيادة الوعي بمساهمة قطاع الغابات على الصعيدين القطري والدولي. وسيكون التأكيد على زيادة الاهتمام بالغابات في إطار التخطيط القطري ووضع السياسات واستراتيجيات الحد من الفقر. وفي إطار معالجة الأبعاد الاجتماعية للإدارة المستدامة للغابات، ستهدف المنظمة إلى تهيئة البيئة المواتية لتحسين فرص فقراء الريف في الحصول على الموارد الحرجية وسبل المعيشة المستدامة. وستكون النهج التشاركية في مجال تخطيط وتنفيذ السياسات الحرجية، وبرامج عمل أصحاب الشأن المتعددين ومجتمعات الممارسات أدوات رئيسية لدعم هذا الهدف. وفي ذات الوقت، ستواصل المنظمة تعزيز القدرات المؤسسية على صياغة وتنفيذ وتطبيق السياسات التي تدعم التنمية المستدامة للقطاع الحرجي من خلال: دعم البرامج الحرجية القطرية، تشجيع النهج القطاعية الشاملة ومعالجة القضايا الهامة مثل الخصخصة واللامركزية. كذلك سيركز البرنامج على أهمية الدور الذي يضطلع به التعليم والبحوث والإرشاد في التنمية الحرجية، وتقديم دعم نشط لتعزيز هذا الدور.

البرنامج 2-4-4: المعلومات الحرجية والاتصال

254. من الأهداف الأولى ضمان التجانس مع المنظمات الهامة الأخرى، أي من خلال استمرار المنظمة الاضطلاع بالدور القيادي في جدول الأعمال الدولي في مجال الغابات، وخاصة من خلال الشراكة التعاونية بشأن الغابات. وسيتحقق مزيد من تعزيز الدور الرئيسي للمنظمة في تقديم المعلومات القطرية على المستويين الإقليمي والعالمي، في شراكة مع البلدان نفسها ومع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمساهمة، في ذات الوقت، في بناء القدرات القطرية. وستعزز أعمال رصد الغابات وإعداد التقارير عنها، وخاصة بشأن التقدم نحو الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك من خلال تنسيق إطار معلومات الشراكة التعاونية بشأن الغابات. وسيتواصل تقديم المعلومات الحرجية ذات النوعية العالية من خلال المطبوعات، ومن بينها حالة الغابات في العالم و أونا سيلفا، والمطبوعات الفنية والخطوط التوجيهية في مجال السياسات وموقع شامل بقدر أكبر عن الغابات في شبكة الإنترنت. وستواصل المنظمة مهمتها كملتقى للمناقشات الإقليمية والعالمية عن القضايا الحرجية الهامة من طريق تنظيم: هيئات إقليمية للغابات وجماعات العمل التابعة لها؛ مشاورات الخبراء الدولية؛ الأجهزة الفنية الدستورية مثل اللجنة الاستشارية المعنية بالورق والمنتجات الخشبية؛ ولجنة الغابات.

تصور النمو الحقيقي

255. سيتعزز رصد الغابات والإبلاغ عنها وخصوصاً عن التقدم نحو الإدارة الحرجية المستدامة، بما في ذلك من خلال إطار معلومات منسق في الشراكة التعاونية في مجال الغابات. كما سيتوسع البرنامج في نشر النهج الجديدة والمبتكرة لإدارة مستجمعات المياه وإعداد أدوات الاتصال المناسبة. وستكون هناك رعاية للوعي بتأثيرات بروتوكول كيوتو مع مديري الغابات على أعلى مستوى إقليمي في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما أن البرنامج سيُسهل وضع مشروعات حرجية صغيرة النطاق ومشروعات الزراعة المختلطة بالغابات بموجب آلية التنمية النظيفة.

256. وستُستخدم الموارد الإضافية للبرنامج 2-4-2 في إنتاج ثلاثة مخرجات وفى اطار الدراسة للغابات والقطاع الحرجى، آفاق عام 2030، سوف يزيد البرنامج من اهتمامه بالتغيرات الديموغرافية، والعلاقة بين التنمية الاقتصادية

للغابات وتطور التقانات، مع تنظيم مشاورة خبراء حول الاتجاهات في مجال الغابات. وتتعلق الفئة الثانية من المخرجات الرئيسية بالتحليل الاقتصادي للغابات في البلدان التي تمر بمرحلة التحول، أي المناهج المستخدمة في تعزيز المنافع الاقتصادية المستمدة من الغابات وتعزيز عملية بناء القدرات في مجال التحليل الاقتصادي في هذه البلدان. وسيكون المجال الثالث هو تخفيض انبعاث الكربون أثناء عمليات الحصاد.

257. سوف تسمح زيادة مستوى الموارد بتعزيز الأعمال التي يقوم بها البرنامج فيما يتعلق بالسياسات القُطرية والترتيبات المؤسسية لزيادة مشاركة المجتمع المدني. وسوف يدعم البرنامج أيضاً تحسين الامتثال لقوانين استغلال الغابات وضمان الشفافية في إدارة الغابات العامة على المستوى القُطري.

تأثير النمو الاسمي الصفري

258. بموجب النمو الاسمى الصفرى سيستدعي الأمر إلغاء عدد من الوظائف. ففي البرنامج 2-4-1 كانت الأنشطة في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض تشمل إدماج برامج مكافحة التصحر في الخطط الإنمائية الوطنية وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة، وخصوصاً السكان الريفيين، في احياء الأراضي المتدهورة. ولكن مع انخفاض الموارد سيكون الدعم لتلك البلدان متوقفاً على تمويل من خارج الميزانية. وسيكون من الضروري في مكافحة التصحر وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تخفيض الدعم بدرجة كبيرة . وهناك جهاز دستوري هو سيلفا ميديترانيا ربما يُلغى نهائياً، ما لم يمكن التعرف على موارد من خارج الميزانية.

259. والمتوقع أيضاً ظهور تأثيرات سلبية بسبب عدم كفاية القدرة على دعم البلدان في منع حرائق الغابات ومكافحتها على المستويين الوطني والإقليمي، ودعم شبكات حرائق الغابات ووضع خطوط توجيهية عن إدارة الحرائق. وسيعتمد تقديم المساعدة للبلدان على إدارة حرائق الغابات على توافر تمويل من خارج الميزانية.

260. ولن يُصبح من الممكن البدء في دراسات مستقبل الغابات الإقليمية ولا تحديث الدراسات الموجودة. وسينبغي حذف العمل في تجارة المنتجات الحرجية والبيئة. كما يجب تعليق التقييم الإقليمي الرئيسي الذي كان مقررا للإنتاج والاستهلاك والتجارة في المنتجات الحرجية وتحديث توقعات عام 2020.

261. وفي البرنامجين 2-4-3 و2-4-4 سيؤدي النمو الاسمي الصفري إلى تقليل القدرة على ترويج أساليب حل المشكلات، وترويج الأساليب التشاركية وإشراك مختلف أصحاب المصالح لدعم مساهمة الأشجار والغابات في الاستخدام المستدام للأراضي وفي الأمن الغذائي. وأما الأنشطة المخططة لمعالجة نواحي النقص في مؤسسات الغابات نتيجة لجائحة الإيدز، وخصوصاً في أفريقيا، فستتوقف.

262. كما سيحدث انخفاض كبير في دعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات وفي سائر الأبعاد الدولية لترتيبات الغابات حتى يمكن الإبقاء على دعم كافٍ لهيئات الغابات الإقليمية.

البرنامج الرئيسي 2-5: المساهمة في التنمية المستدامة وتوجهات البرامج الخاصة

(جميع المبالغ بآلاف الدولارات)

	البرنامج	برنامج عمل 2005-2004	التغييرات البرامجية بموجب النمو الحقيقي الصفري	برنامج عمل 2007-2006 بموجب النمو الحقيقي الصفري	التغييرات البرامجية بموجب النمو الحقيقي	برنامج عمل 2007-2006 النمو بموجب الحقيقي
1-5-2	البحوث وإدارة الموارد الطبيعية ونقل التقانة	21.588	34	21.622	169	21.791
2-5-2	قضايا المساواة بين الجنسين والسكان	6.058	474	6.532	750	7.282
3-5-2	التنمية الريفية	8.580	115	8.695	750	9.445
6-5-2	إنتاج الأغذية لدعم الأمن الغذائي في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	11.644	0	11.644	400	12.044
9-5-2	إدارة البرنامج	8.505	373	8.878	0	8.878
المجموع		56.376	995	57.372	2.069	59.441
تأثيرات النمو الاسمى الصفرى				(3.822)		
المجموع				53.550		

التوجهات الموضوعية بموجب النمو الحقيقي الصفري

263. يعمل البرنامج الرئيسي 2-5 على ترويج مفاهيم التنمية المستدامة وأساليبها وممارساتها التي تهدف إلى تحسين العيش من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف، وخصوصاً الفقراء منهم. وهو يضمن للمنظمة دور القيادة في متابعة مؤتمر القمة المعني بالتنمية المستدامة، ويعمل كنقطة مركزية في المنظمة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، وفي القضايا الجنسانية، وفي مكافحة مرض الإيدز، والاتصالات في خدمة التنمية، والتعليم، والتدريب، وحيازة الأراضي، والطاقة الحيوية، والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف بشأن التنوع البيولوجي، وتغير المناخ والتصحر. كما أنه يُساهم في تقوية القدرات الوطنية في البحوث والتقانة ويضمن التعاون الوثيق مع نُظم البحوث الزراعية الإقليمية والدولية من خلال أمانتي المجلس العلمي التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمنتدى العالمي للبحوث الزراعية.

264. وهناك ثلاثة برامج يتألف منها هذا البرنامج الرئيسي، وهي تحصل على الخدمات من مصلحة التنمية المستدامة، وتتركز على : الموارد البيئية والطبيعية للأجيال الحاضرة والمقبلة (2-5-1)؛ الناس، أي معارفهم ومواردهم وعلاقاتهم الاجتماعية والعدالة والمساواة (2-5-2)؛ والمؤسسات الريفية، أي المعايير والقيم والممارسات والترتيبات التنظيمية التي تؤثر على كيفية وصول الناس إلى الأراضي والموارد وكيفية إدارتها، وكيف ينفذون البرامج وتنظيم أنفسهم (2-5-3) وكانت هذه البرامج قد شُكّلت ونُسقّت في الخطة المتوسطة الأجل 2006-2011، والمقترح صقل هذا الجهد في برنامج العمل والميزانية 2006-2007 بنقل كيانين برنامجيين من البرنامج 2-5-1 إلى البرنامج 2-5-2.

265. وأما البرنامج الرابع (2-5-6) فتنفذه مصلحة التعاون التقني، وهو يساعد على صياغة البرامج الخاص للأمن الغذائي وعلى تنسيقه ورصده.

البرنامج 2-5-1: البحوث، وإدارة الموارد الطبيعية ونقل التقانة

266. بفضل الكيانات التي أُعيدت هيكلتها ووفق عليها في الخطة المتوسطة الأجل 2006-2011 سيُركز البرنامج 2-5-1 على القضايا البيئية والبحثية المتصلة بولاية المنظمة، وهي تشمل أولويات رئيسية مثل: التقييم البيئي، الاستشعار عن بُعد، الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، التقانة الحيوية والسلامة الحيوية. وسيقدم هذا البرنامج الدعم للأعضاء للتوصل إلى تحسين التخطيط وصنع القرارات بهدف تنسيق الإنتاج الزراعي مع الشواغل البيئية. كما أن البرنامج سيقوي النُظم الوطنية للبحوث الزراعية من أجل تحسين الوصول إلى المعلومات، وتطوير التقانات المناسبة واعتمادها وتطبيق التقانة الحيوية تطبيقاً سليما. وسيدعم البرنامج الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، من خلال أمانة المجلس العلمي، وذلك في مجالات وضع الأولويات ورصد برامج المراكز التابعة للجماعة المذكورة

وتقييم أعمالها وتقييم تأثيراتها. وسيكون هناك تركيز على إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في جداول أعمال البحوث الوطنية. وسيكون من بين الإنجازات المتوقعة تحسين القدرات الوطنية على صياغة وتنفيذ سياسات لتنسيق الإطارات التنظيمية. وسيُسهل المنتدى العالمي للبحث الزراعي مشاركة شبكات البحوث الزراعية الوطنية في المنتديات الإقليمية والدولية ويشجع التفاعل بين أصحاب المصلحة في البحث الزراعي.

267. أما العمل على تلبية الطلبات على مشورة السياسات والمساعدة الفنية في تعليم سكان الريف (الكيان 251A7)، بما يتفق مع الدور الذي عهد به مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى المنظمة بخصوص هذه المبادرة، فسيُنقل إلى البرنامج 2-5-2. يُضاف إلى ذلك أن الاستمرار في تطوير الإطارات النظرية والمنهجيات ومواد التعليم الخاص بتقانة الاتصالات الإعلامية وتطبيقاتها وتطوير محتوياتها والتعلم عن بُعد وإذاعة المعلومات وتقييم التأثيرات (الذي يضم الكيان251P3) سينقل إلى البرنامج 2-5-2. كما أن العمل في إصلاح نُظم الإرشاد الزراعي وتجديدها سيُنقل إلى البرنامج 2-5-3.

البرنامج 2-5-2: القضية الجنسانية والسكانية

268. يقوم البرنامج 2-5-2 على اثنين من الأعمدة هما بناء القدرات وتقديم المساعدة في السياسات للبلدان في مجالات القضايا الجنسانية، ومرض الإيدز وغيره من الأمراض التي تكون مرتبطة به وعلاقتها بالفقر في الريف وبانعدام الأمن الغذائي. وسيعمل البرنامج على بناء القدرات وتقديم الأدوات والمساعدة في السياسات من أجل إنجاز عدد من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، خصوصاً ما يتعلق بالمساواة الجنسانية؛ وتخفيف آثار مرض الإيدز، وتخفيف حدة الفقر في الريف وانعدام الأمن الغذائي. وسوف يواصل البرنامج أيضا ضمان تنفيذ خطة عمل المساواة بين الجنسين والاستراتيجية المتعلقة بمكافحة مرض الإيدز وسائر الأمراض المتصلة بالفقر سواء في إطار المنظمة أو في داخل البلدان المعنية. وسيواصل البرنامج دعم تنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية (2002-2007) والاستراتيجية الخاصة بمرض الإيدز وغير ذلك من الأمراض المتعلقة بالفقر.

البرنامج 2-5-3 : التنمية الريفية

269. البرنامج 2-5-3: التنمية الريفية 7- بموجب هذا البرنامج انضمت ثلاثة مشروعات فنية في كيانين فنيين في الخطة المتوسطة الأجل. وسيضع البرنامج ويختبر المواد المناسبة للسياسات ويضع منهجيات للترتيبات الوطنية لتحسين أمن حيازة الأراضي. كما أنه سيدعم اختبار وإذاعة سياسات وممارسات لتقوية العمل بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة وسُبل العيش المستدامة إلى جانب مناهج لتحليل أعمال المؤسسات وبناء القدرات لتقوية مساهمة المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في التنمية الزراعية والريفية والمستدامة وفي تقليل تعرض سكان الريف للصدمات الطبيعية والاقتصادية والسياسية. وسيرعى البرنامج السياسات والمؤسسات والمناهج التي تقوي نُظم الإرشاد الوطنية، بما في ذلك تنشيط الروابط الفعالة بين البحث والإرشاد وبين القطاعين العام والخاص ومنظمات المزارعين. وسيستمر نظام شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي في دعم تصميم وإذاعة سياسات وممارسات التنمية الريفية والأمن الغذائي على المستوى القطري.

البرنامج 2-5-6: إنتاج الأغذية لدعم الأمن الغذائي في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض

270. سيستمر البرنامج الخاص للأمن الغذائي في مساعدة ودعم تلك البلدان في جهودها لتحسين الأمن الغذائي على المستويين الأسري والوطني. وستظل اتفاقات التعاون بين الجنوب والجنوب، حيث تُقدم البلدان الأكثر تقدماً الفنيين والخبراء للعمل في المجتمعات الريفية في البلدان المتلقية، سمة مهمة من سمات البرنامج. وبعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية أخذ عدد متزايد من البلدان في وضع خطط لزيادة برامج الأمن الغذائي الوطني كجزء أساسي من استراتيجيات تخفيف حدة الفقر. كما سيتجه الاعتبار الواجب إلى الأبعاد الإقليمية في الأمن الغذائي وتُقدّم المساعدة للمنظمات الاقتصادية الإقليمية من أجل صياغة وتنفيذ برامج إقليمية للأمن الغذائي. وهذه الأوضاع تخلق طلبات جديدة على المنظمة، في حين سيستمر التركيز على مساعدة البلدان على تعبئة الموارد دعماً للبرنامج الخاص للأمن الغذائي.

271. ومع الزيادة الكبيرة في عدد البلدان والمنظمات الإقليمية المشاركة في البرنامج الخاص للأمن الغذائي ستُرسل عدة بعثات صياغة إلى الميدان أثناء الفترة المالية، ويشمل ذلك ما يلي:

- البدء في أنشطة في أربعة بلدان جديدة (سيصل المجموع إلى 105)؛
- توسيع المرحلة الأولى إلى ستة بلدان (سيصل المجموع إلى 12)؛
- بدء المرحلة الثانية في بلد واحد؛
- إعداد اتفاقين من الاتفاقات الثلاثية للتعاون بين الجنوب والجنوب (سيصل المجموع إلى 33).

تصور النمو الحقيقي

272. سيتمكن البرنامج الرئيسي 2-5 من تقوية أنشطته المعيارية ورفع مساعداته في السياسة بشأن تأثير مرض الإيدز وغيره من الأمراض على الأمن الغذائي الأسري والوطني. كما أنه سيؤدي دوراً استراتيجيا أكبر في جهود البرمجة المشتركة في منظومة الأمم المتحدة بشأن مرض الإيدز وغيره من الأمراض التي غالباً ما تكون مرتبطة به. وهو سيدعم زيادة المدارس الحقلية ومدى الحياة، الحديثة نسبياً للكبار والصغار من المزارعين، التي تستهدف الأسر ذات العائل الوحيد أو التي يرأسها الجد والتي تأثرت بمرض الإيدز، إلى جانب أيتام مرض الإيدز على التوالي.

273. كما أن النمو الحقيقي سيسمح بتوسيع برنامج بناء القدرات لدى واضعي القرارات في تصميم وتنفيذ السياسات وأفضل الممارسات للتنمية الزراعية والريفية المستدامة. ويسمح أيضاً بتوسيع المساهمة في عمل لجنة التنمية المستدامة في مجال الطاقة وتغير المناخ، بما في ذلك من خلال زيادة الجهود المشتركة بين المصالح في مجال الطاقة الحيوية. وستُستخدم الزيادة في الموارد في البرنامج 2-5-6 لدعم برنامج وطني إضافي واتفاق إضافي من اتفاقات التعاون بين الجنوب والجنوب.

تأثير النمو الاسمي الصفري

274. في البرنامج 2-5-1 سيقل العمل في دعم الاتفاقات البيئية وترويج التخطيط والإدارة البيئية المتكاملة. كما سيضيع جزء من الطاقة الفنية في مجال مهم تتمتع فيه المنظمة بميزة نسبية – نُظم المعلومات والبيانات الأرضية الفضائية – وخصوصاً للاحتفاظ بالتقانة المحدثة في نُظم المعلومات الجغرافية وبيانات الاستشعار عن بُعد اللازمة لنُظم الإنذار المبكر. يُضاف إلى ذلك أنه ستحدث تأثيرات ضخمة على تقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات في مجالي التقانة الحيوية والسلامة الحيوية، ودعم الشبكات المؤلفة من أجهزة البحوث الوطنية وأصحاب المصلحة بما يضمن الوصول إلى التقانات المناسبة، والمشورة في البحوث المتجهة إلى العمل لزيادة مشاركة المزارعين، وكذلك في جهود إدراج المعارف التقليدية في إدارة الموارد الطبيعية. كما سينخفض تقديم المعلومات المتصلة بصياغة السياسات والقرارات بشأن التقانة الحيوية، وغيرها من التقانات الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

275. وفي البرنامجين 2-5-1 و2-5-2 سيكون ضياع القدرة في الاتصالات في خدمة التنمية معوقاً لمتابعة المائدة المستديرة التي عقدتها الأمم المتحدة عن الاتصالات من أجل التنمية والمؤتمر العالمي المقبل عن الاتصالات من أجل التنمية. كما أن ذلك سيعوق متابعة التعهدات الدولية بشأن التعليم لسكان الريف، وخصوصاً المشورة في السياسات والمساعدة الفنية للبلدان. كما أن بناء القدرات والأنشطة الخاصة بالسياسات والدعوة إلى التعليم لسكان الريف، التي هي مخططة بالفعل مع شركاء دوليين مثل اليونسكو والمعهد الدولي للعلوم الإدارية والبنك الدولي، وكذلك الدعم لتحسين أحوال الشباب في البلدان ستنخفض، إن لم تُلغ تماماً. وستنخفض قدرة البرنامج على إعداد واختبار وتوزيع مواد في السياسات ومنهجيات لتقوية نُظم الإرشاد الزراعية الوطنية، مما سيؤثر في قدرة الإرشاد في الإقليم الفرعي لأفريقيا الجنوبية والشرقية على الوقاية من الإيدز وتخفيف آثاره. تقوية القدرات الإرشادية للحيلولة دون زيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة والتخفيف من حدة الإصابة.

276. وسيُصاب البرنامج 2-5-3 بخسارة في قدرته على دعم البلدان لتحسين حصول فقراء الريف على الأراضي وغيرها من الموارد والخدمات الإنمائية. ولن يعود من الممكن اختبار وإذاعة منهجيات ومواد متكيفة مع تقوية إدارة الأراضي والمؤسسات الحكومية اللامركزية ومنظمات المنتجين ومنظمات المجتمع المحلي في عدة أقاليم فرعية. وأما الدعم للسياسات والممارسات الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة فسيصبح معتمداً بشكل فعلي على توافر موارد من خارج الميزانية وسيتوقف الدعم من المقر الرئيسي لنظام شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي.

277. وأما التخفيض في البرنامج 2-5-6 فيعني تقليل القدرة على مواجهة طلبات البلدان كما يعني التزاماً بتخفيض أهداف زيادة العمل بالبرنامج الخاص للأمن الغذائي ودعم اتفاقات التعاون بين الجنوب والجنوب.

278. كما سيتأثر الدعم المالي الذي تقدمه المنظمة للمجلس العلمي التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وأمانة هذا المجلس، مما يُضعف قدرة هذا الأخير على وضع الأولويات في برامج البحوث الزراعية الدولية والمساعدة الفنية التي تقدمها المنظمة لنُظم البحوث الزراعية الوطنية.